ضمن شراكة إستراتيجية علمية وثقافية بينهما.. وتبث عبر رابط خاص بتطبيق برنامج «زووم»

«ريكونسنس» و«المجلس الأطلسي» ينظمان ندوة «مستقبل اقتصاديات الخليج بعد أزمة كورونا»

■ الندوة ستناقش التحديات الاقتصادية للكويت ودول الخليج نتيجة الأزمة الحالية وكيفية التغلب عليها

عبدالعزيز العنجري

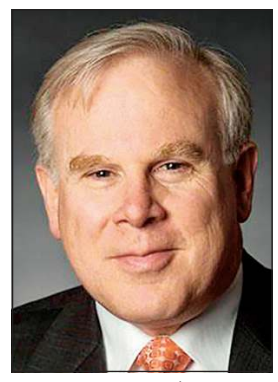
جون روجرز

كيرستن فونتنروز

د. نواف العبدالجادر

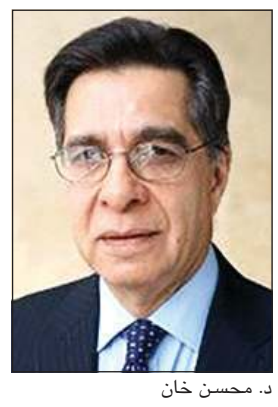
د. محسن خان

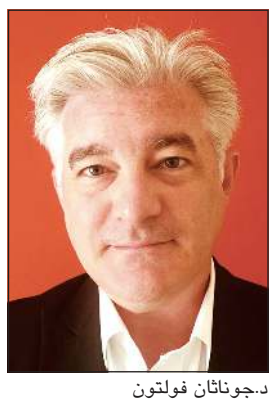
د.جوناثان فولتون

د. سعود الثاقب

أعلن مركز ريكونسنس للبحوث والدراسات، بالتعاون مع المجلس الأطلسي (مركز بحثي أميركي تأسس في 1961)، عن تنظيم ندوة مباشرة يوم الخميس 9 الجاري، بعنوان «تأثير فيروس كورونا على اقتصاديات الخليج»، وذلك من الساعة 9,30 مساء حتى 11 مساء بتوقيت الكويت، عبر رابط خاص من خلال تطبيق برنامج «زووم».

وأوضح البنك في بيان صحافي أمس، انه مع تزايد حدة أزمة كورونا التي أصابت العالم مؤخرا، تواجه الكويت وجيرانها في الخليج تحديات اقتصادية كبيرة وغير مسبوقة ستستمر تداعياتها على المدى الطويل، وفي مقدمتها انهيار أسعار النفط التي تعتمد عليها دول الخليج، فضلا عن تأثر قطاعات أخرى أوشك كثير منها على الانهيار، إضافة الى تزايد حدة الصراع الجيوسياسي بين الولايات المتحدة والصين وأثر ذلك على المنطقة، وهو ما ينبئ بتغيرات غير مسبوقة ستتأثر بها دول الخليج، حتى بعد انحسار أزمة فيروس كورونا.

وأوضح البيان ان المتحدثين في الندوة التي ستناقش التحديات الاقتصادية للكويت خاصة ودول الخليج عامة وكيفية التغلب عليها، كل من: جوناثان فولتون أستاذ مساعد في العلوم السياسية بجامعة زايد بأبوظبي، وخبير في شؤون السياسة الصينية تجاه الشرق الأوسط د.محسن خان زميل أول في مركز رفيق الحريري للشرق الأوسط ومتخصص في الشؤون الاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومن الكويت د.نواف العبدالجادر أستاذ مساعد بقسم الإدارة في كلية العلوم الإدارية من جامعة الكويت متخصص في ريادة الأعمال، ود.سعود الثاقب أستاذ مساعد في قسم التمويل بكلية العلوم الإدارية في جامعة الكويت.

وستدير الندوة كيرستن فونتنروز، عضو المجلس الاستشاري الأميركي لمركز ريكونسنس للبحوث والدراسات، وهي حاليا تدير مبادرة سكوكروفت للشرق الأوسط في المجلس الأطلسي، وشغلت خلال 20 عاما عدة مناصب معنية بشؤون الشرق الأوسط في كل من وزارة الدفاع الأميركية، وزارة الخارجية، والبيت الأبيض، حيث شغلت منصب مدير شؤون الخليج في مجلس الأمن القومي. الجدير بالذكر، انه على الراغبين في مشاهدة البث المباشر للندوة، التواصل برسالة على البريد الإلكتروني: dsamet@atlanticcouncil.org وبالإمكان إرسال أسئلة مكتوبة لتتم الإجابة عنها خلال الندوة، أو التسجيل من خلال رابط المركز على تويتر @ReconnResearch

المشاركون بالندوة.. في سطور

● د. جوناثان فولتون زميل لبرامج الشرق الأوسط في المجلس الأطلسي، وهو أيضا أستاذ مساعد للعلوم السياسية في جامعة زايد في أبوظبي، وخبير في السياسة الصينية تجاه الشرق الأوسط. وكتب د. فولتون عدة بحوث ودراسات في منشورات أكاديمية متخصصة، وهو مؤلف كتاب «علاقات الصين مع دول الخليج»، وحصل على درجة الدكتوراه من جامعة ليستر، حيث ركزت رسالته على العلاقات الصينية مع دول مجلس التعاون الخليجي.

● د.محسن خان زميل في مركز رفيق الحريري للشرق الأوسط، ويركز على الأبعاد الاقتصادية للانتقال في الشرق الأوسط وشمال افريقيا. كان د.خان زميلا في معهد بيترسون للاقتصاد الدولي. وعمل سابقا مديرا لقسم الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي. حاصل على درجات من جامعة كولومبيا (MA) وكلية لندن للاقتصاد (BSc and PhD). تغطي منشورات د.خان سياسات الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية في البلدان النامية، والنمو الاقتصادي، والتجارة والتمويل الدوليين، والخدمات المصرفية الإسلامية، وأسواق النفط في الشرق الأوسط، وأسعار الصرف، وبرامج صندوق النقد الدولي. قام بنشر العديد من المقالات في مجلات الاقتصاد الرئيسية حول العالم، ويعمل في هيئات تحرير عشر مجلات أكاديمية. في عام 2003 حصل على جائزة البنك الإسلامي للتنمية في الاقتصاد الإسلامي لمساهماته البارزة في هذا المجال.

● د.نواف محمد العبدالجادر، أستاذ مساعد إدارة في كلية العلوم الإدارية في جامعة الكويت، متخصص في ريادة الأعمال، وحاصل على شهادة الدكتوراه من جامعة جورج واشنطن، وقد نشر د.نواف عدة أبحاث تخصصية في مجلات علمية مرموقة مثل مجلة Academy of Management Annals ومجلة Academy Management Learning & Education.

● د.سعود أسعد الثاقب، أستاذ مساعد في قسم التمويل في كلية العلوم الإدارية ـ جامعة الكويت، وهو حاصل على درجة الدكتوراه في التمويل من جامعة ولاية أوكلاهوما وعنوان الرسالة «تأثير التعامل مع العقود الحكومية على القرارات المالية للشركات الأميركية». حاصل على جائزة الباحث المتميز على مستوى كلية العلوم الإدارية للعام الدراسي 2019/2018، ونشر عدة أبحاث علمية محكمة في مجلات أكاديمية عالمية وتشمل اهتماماته البحثية الحالية السياسات الاقتصادية والتمويل الإسلامي والإدارة المالية للشركات والحوكمة.

نتبع سياسات نقدية تحوطية منذ عقد ونجني ثمارها بمواجهة أزمة «كورونا»

«المركزي»: القطاع المصرفي يتمتع بأوضاع مالية قوية

■ الهاشل: حريصون على دعم القطاعات المنتجة التي تسهم في توظيف العمالة الوطنية

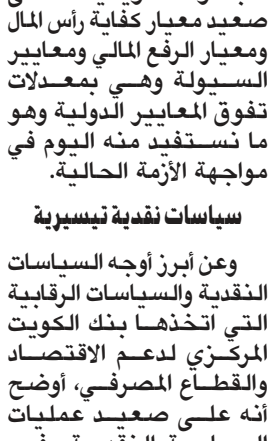
د.محمد الهاشل

قال محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاشل إن الكويت اتبعت سياسات نقدية تحوطية حصيفة منذ عقد من الزمن وهي اليوم تجني ثمار هذه السياسات لمواجهة الأزمة غير المسبوقة (انتشار فيروس كورونا المستجد كوفيد ـ 19) التي أصابت تداعياتها دول العالم كافة. وأضاف الهاشل في لقاء مع قناة «العربية» أمس أن هذه الأزمة في المقام الأول هي ذات طابع إنساني، إذ لايزال الوباء يحصد الأرواح، إضافة إلى الأضرار الجسيمة التي ألحقتها بالاقتصادات فهي صدمة غير اعتيادية على جانبي العرض والطلب، ما يفرض مواجهة تداعياتها الاقتصادية باستخدام مختلف أدوات السياسات الاقتصادية. وأوضح أنه على مستوى المنطقة تكمن صعوبة هذه الأزمة «في أننا نحارب على جبهتين فمن جانب لدينا تفشي الفيروس الذي يفرض على العالم اختيارا مريرا بين إنقاذ حياة البشر وإنقاذ معيشتهم ومن الجانب الآخر لدينا انخفاض حاد في أسعار النفط بلغ 65٪ منذ نهاية 2019».

وعن تخفيض وكالة ستاندرد آند بورز تصنيف الكويت السيادي إلى (AA-)، أفاد بأن هذا أمر متوقع في مثل هذه الظروف لكن على الرغم من خفض التصنيف الائتماني السيادي للكويت بدرجة واحدة فإن هذا التصنيف ما يزال مرتفعا نسبيا.

أوضاع مالية قوية

وبسؤاله عن تحضيرات البنوك الكويتية لصدمة «كورونا المستجد»، قال الهاشل إن بنك الكويت المركزي بادر منذ بداية الأزمة المالية العالمية في 2008 بالأخذ بمنهجية السياسات الاحترازية بهدف تحصين القطاع المصرفي من خلال توجيه البنوك لتعزيز قواعدها الرأسمالية وبناء المخصصات الاحترازية، إضافة إلى المصدات المالية التحوطية، خصوصا على النحو الذي جاء في حزمة معايير بازل (3) التي طبقناها كاملة عامي 2014 و2015 لتكون الكويت في طليعة الدول التي تطبق هذه المعايير. وتابع: انه بفضل هذه السياسات التحوطية الحصيفة للمركزي يتمتع القطاع المصرفي اليوم بأوضاع مالية قوية تعكسها مؤشرات السلامة المالية للبنوك الكويتية على صعيد معيار كفاية رأس المال ومعيار الرفع المالي ومعايير السيولة وهي بمعدلات تفوق المعايير الدولية وهو ما نستفيد منه اليوم في مواجهة الأزمة الحالية.

سياسات نقدية تيسيرية

وعن أبرز أوجه السياسات النقدية والسياسات الرقابية التي اتخذها بنك الكويت المركزي لدعم الاقتصاد والقطاع المصرفي، أوضح أنه على صعيد عمليات السياسة النقدية وفي ضوء ما تتطلبه الأوضاع والظروف الاقتصادية الراهنة من ضرورة تطبيق سياسات نقدية تيسيرية قام المركزي بتخفيض سعر الخصم ليصل إلى 1,5٪ وهو المستوى الأدنى تاريخيا.

وذكر أنه إضافة إلى ذلك تم تخفيض في سعر فائدة إعادة الشراء (الريبو) وأسعار جميع أدوات التدخل للبنك المركزي في السوق النقدي وهي سلسلة إجراءات متكاملة تهدف إلى تخفيض كلفة الاقتراض بالنسبة لجميع قطاعات الاقتصاد الوطني وتعزيز انسياب التدفقات النقدية بين هذه القطاعات والقطاع المصرفي وبما يحافظ على استقرار هيكل أسعار الفائدة والمحافظة على جاذبية الدينار. وعلى صعيد القروض الموجهة لشراء أو تطوير عقارات السكن الخاص والنموذجي، أشار إلى أن التعديل شمل زيادة حجم التمويل الممنوح إلى قيمة العقار أو تكلفة التطوير، مؤكدا أن تطبيق هذه الأدوات سيضع أمام البنوك مساحة إقراضية واسعة وكافية لمواجهة متطلبات الإقراض والتمويل في هذه المرحلة إضافة إلى أن «المركزي» هو دائما بأعلى درجة من الجاهزية للتدخل من خلال مختلف أدوات السياسة النقدية والرقابية.

> «المركزي» دائماً بأعلى درجة من الجاهزية للتدخل من خلال مختلف أدوات السياسة النقدية والرقابية

نضرر القطاعات

وعن تضرر بعض القطاعات الاقتصادية دون غيرها في هذه الأزمة خصوصا المشاريع الصغيرة والمتوسطة، أفاد بأن السياسات النقدية والرقابية التي طبقها (المركزي) تنطوي على دعم مباشر وغير مباشر لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة كأحد قطاعات الاقتصاد الوطني عبر تخفيض كلفة الإقراض لتلك المؤسسات، مضيفا أنه «يجب النظر في القطاعات المتضررة لمنع تحول مشكلتها من مشكلة سيولة إلى مشكلة ملاءة والحرص على دعم القطاعات المنتجة ذات القيمة المضافة والتي تساهم في توظيف العمالة الوطنية وتنويع النشاط الاقتصادي». وذكر الهاشل أن مجلس الوزراء شكل لجنة كلفت برئاستها لتطبيق حزمة من الإجراءات الداعمة للاقتصاد الوطني تتضمن تدابير خاصة لمساعدة قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة عن طريق تأجيل الأقساط الممولة من الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة كذلك تضمنت الإجراءات تدابير أخرى تتمثل في تقديم قروض وشروط ميسرة وطويلة الأجل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وبين المحافظ أنه في إطار تنفيذ هذه الإصلاحات فإن «المركزي» يقوم على تنفيذ هذه التدابير من خلال التنسيق مع البنوك في هذا الشأن ونحن بصدد الإعلان عن ذلك قريبا.

لا خوف على الدينار

قال د.محمد الهاشل إن متوسط نسب كفاية رأس المال في البنوك الكويتية يفوق 18٪ وإنه «لا خوف» على الدينار الكويتي. وأضاف المحافظ أنه بوسع البنوك مواصلة صرف توزيعات 2019 رغم الأزمة التي تعيشها البلاد بسبب إجراءات مواجهة وباء كورونا. وكان قد أصدر الهاشل تعليمات تتضمن خفض المتطلبات الرقابية للبنوك في ظل أزمة فيروس كورونا، بما يتضمن تخفيض متطلبات كفاية رأس المال ومعايير السيولة. وأوضح أن الوضع يخضع لمراقبة وثيقة من بنك الكويت المركزي على أساس يومي، ومن الممكن التدخل عند الضرورة. وأشار الهاشل إلى أنه من السابق لأوانه مطالبة البنوك الكويتية بعدم صرف توزيعات أرباح هذا العام، ولا حاجة لمثل هذا القرار بعد.

ضخ سيولة عند الضرورة

أكد الهاشل أن القطاع المصرفي يتمتع بوفرة من السيولة تتخطى متطلبات النسب الرقابية، كذلك فإن الإنفاق العام يغذي بشكل مستمر مستويات السيولة في القطاع المصرفي بغض النظر عن التراجع في الإيرادات العامة للدولة في ضوء انخفاض أسعار النفط.

وأضاف أنه على الرغم من ذلك فإن بنك الكويت المركزي خفض متطلبات السيولة في القطاع المصرفي كي نعطي البنوك مساحة إضافية تتحرك فيها بارتياح، مشيراً إلى أن (المركزي) هو بنك البنوك وفي إطار مهامه كمقرض أخير هو قادر على ضخ السيولة في القطاع المصرفي عند الضرورة ولديه الأدوات والمقومات التي تمكنه من أداء هذا الدور بكفاءة عالية إن تطلب الأمر، بالتالي ليس لدينا قلق في هذا الشأن.

عقدت اجتماعاً مع لجنتي التجارة والنقل والصناعة والعمل في «الغرفة»

«الاتحادات» تطالب بحلول قانونية لأصحاب العمل للتعامل مع العمالة المتضررة من تداعيات «كورونا»

جانب من اجتماع لجنتي التجارة والنقل والصناعة والعمل في الغرفة والاتحادات النوعية

عقدت لجنتا التجارة والنقل والصناعة والعمل ـ المنبثقتان عن مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت ـ برئاسة خالد الخالد، اجتماعا مع الاتحادات النوعية، أمس، وذلك للتعرف على التبعات التي لحقت بهم جراء جائحة كورونا «كوفيد ـ19» ومقترحاتهم بشأن التخفيف من الآثار السلبية التي انعكست على القطاعات الاقتصادية المختلفة.

ونظرا للظروف غير العادية، كان تفاعل الاتحادات النوعية كبيرا، حيث عبروا جميعا عن تداعيات الأزمة، مؤكدين أنه رغم اختلاف درجة الضرر وفقا للقطاعات الاقتصادية المختلفة، إلا أن هناك العديد من النقاط المشتركة فيما بينها، ومنها، النظر في بعض التشريعات وبالأخص القانون رقم 6 لسنة 2010 في شأن العمل في القطاع الأهلي، بحيث تكون هناك حلول قانونية لأصحاب العمل للتعامل مع العمالة المتضررة نتيجة توقف أو جمود النشاط التجاري، إعفاء المنشآت من الرسوم المفروضة عليهم من قبل الدولة، وضع الحلول للإيجارات المستحقة على أصحاب العمل تجاه غيرهم، مراعاة الإجراءات الخاصة بالحظر لطبيعة بعض القطاعات، بحيث يتم السماح لبعض الأنشطة بالعمل في أوقات الحظر، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة.

وقد أكد المشاركون أن المطالب الرئيسية لمختلف القطاعات لا تكمن في التعويض، بل ترتكز على الاقتراض الميسر، والذي يسمح للدولة باستعادة تلك المبالغ، وبالتالي يمكن الاقتصاد المحلي من النهوض وإعطائه دوره الفعال في المجتمع.

وفي نهاية الاجتماع، اتفق الحضور على أن يتقدم كل اتحاد بورقة تتضمن الأضرار التي وقعت على القطاع والحلول المقترحة وسبل المعالجة.

وأكد خالد الخالد دور الغرفة في المرحلة القادمة، والتي تتطلب منها جهودا أكبر في عملية التنسيق والمتابعة فيما بين القطاع الخاص والجهات الحكومية ذات الصلة بالشأن الاقتصادي للوصول إلى أنسب الحلول في مواجهة هذه الأزمة الصحية العالمية.

مركز ريكونسنس للبحوث والدراسات

مركز كويتي خاص ومستقل أسسه عبدالعزيز محمد العنجري في 2019، ويضم نخبة من الشخصيات الكويتية. يهدف المركز الى طرح موضوعات حيوية ذات أهمية، ومناقشتها من خلال عقد ندوات وورش عمل وإعداد بحوث ودراسات ذات الصلة، بمشاركة ديبلوماسيين ونخب فاعلة في الدوائر السياسية والثقافية والعلمية حول العالم، بالإضافة إلى القيام بزيارات صداقة شعبية تشكل نافذة لاطلاع كل طرف على الآخر بقرب أكثر. فالمركز منصة حوار للأفكار والآراء المتعددة ونقطة التقاء وتعارف لثقافات مختلفة، إيمانا من القائمين على المركز بأن النقاش المعمق الهادئ أحد الاحتياجات الضرورية لمجتمعنا وشيء لا غنى عنه لمن يبحث عن التحرك قدما صوب التطور والحداثة بعقلانية وروية.

المجلس الأطلسي.. مؤسسة بحثية عريقة

تأسس المجلس الأطلسي في عام 1961، وهو مؤسسة بحثية أميركية تشجع على المشاركة البناءة والإيجابية في الشؤون الدولية لمواجهة التحديات العالمية، ويعد مرجعا فكريا لقادة السياسة الخارجية وقادة شؤون الأمن الدولي.

كما يوفر برامج ومنصات حوار لمناقشة التغيرات الاقتصادية والسياسية التي ستحدد ملامح القرن الحادي والعشرين من خلال دورهم الإعلامي المكثف بالتوازي مع شبكة علاقاتهم المؤثرة مع كبار قادة العالم والمؤسسات ذات الصلة، حيث يوفر المجلس من خلال الأوراق التي يكتبها أفكارا واستراتيجيات، تعزز مفهوم الوصول لعالم أكثر تفهما وتعايشا مع الآخر. ويشغل منصب رئيس مجلس إدارة المجلس الأطلسي جون روجرز، وهو أيضا نائب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة في مجموعة جولدمان ساكس، كما يشغل حاليا منصب أمين عام مؤسسة رونالد ريغان الرئاسية، ونائب رئيس مجلس إدارة جمعية البيت الأبيض التاريخية، ونائب رئيس مجلس إدارة الأكاديمية الأميركية في روما، ورئيسا فخريا لمجلس المتحف الوطني التاريخ الأميركي في معهد سميثسونيان.